وزير خارجية اسرائيل ورئيس وفدها الى مؤتمر جنيف معقبا على مطالبة الاردن « بفصل » القوات حول نهر الاردن : « كان ذلك مفاجأة . لم أعارض، مبدئيا، اقامة اطار لمباحثات أردنية ــ اسرائيلية »(١٦) . وعقب بيجال آلون نائب رئيسة الحكومة الاسرائيلية على الاقتراح الاردني ذلك بقوله : انه لا يتصور « انسحابا اسرائيليا من خط نهر الاردن في اطار تسوية ممكنة مع الاردن » . وأكد آلون على ضرورة بقاء الغور كحاجز بين اسرائيل والاردن . واضاف ان الاتفاق مع الاردن يجب أن يضمن : **أولا** ــ « عدم تمركز قوات عسكرية كبيرة على خط الجبهة » . **وثانيا** ــ « ان يحول ذلك دون امكان استمرار اعمال التخريب »(١٧) .

وترافق الالحاح الرسمي الاردني على « فك ارتباط » القوات الاردنية ــ الاسرائيلية مع مجموعة من الخطوات السياسية أهمها: **١** ــ طرح خيارات محددة أمام الفلسطينيين وتأجيل البت فيها الى ما بعد عملية التحرير . فقد قال بهجت التلهوني ، مكررا ما كان قد ذكره الملك حسين في وقت سابق ، بأن الخيارات المفتوحة أمام الفلسطينيين هي كما يلي: « أما البقاء مع الاردن او الانفصال عنه او الاتحاد معه ، حيث سيجري استفتاء عام تحت اشراف دولي يختارون فيه نظام الحكم الذي يرغبون فيه والمستقبل الذي يرتضونه »(١٨) . **٢** ــ التأكيد مجددا وبقوة ، على عروبة القضية الفلسطينية ، لنفي اي دور خاص للشعب الفلسطيني . وانسجاما مع هذا الطرح ، فان موضوع الانسحاب الاسرائيلي من الاراضي العربية المحتلة يتقدم على مسألة التمثيل السياسي للفلسطينيين، التي من الممكن البت فيها داخل « البيت العربي » في مرحلة لاحقة على الانسحاب . فبعد ان اكد التلهوني على عروبة القضية وشدد على صفتها هذه ، قال في حديث له مع مجلة الديار اللبنانية : « لا أعتقد ان موضوع تمثيل الفلسطينيين ، في هذه المرحلة بالذات ، يستوجب كل هذه المناقشات . فالمسألة ببساطة ، ان هناك أرضا شرد شعبها عنها ، وان البحث في كيف تدار شؤون هذا الشعب بعد أن يعود الى وطنه، أمر يستلزم بصورة أولية وبديهية ان تعود هذه الارض اولا الى شعبها ومن ثم يصار الى تقرير نوع الحكم الملائم » . وأكد ان تحرير الارض يجب ان « يسبق موضوع البحث في الحكم »(١٩) . **٣** ــ اعادة صرف رواتب موظفي المؤسسة الاردنية السابقة في الضفة الغربية ، بعد ان كانت حكومة وصفي التل قد اوقفتها في شهر آب (أغسطس) ١٩٧١ ، وبعد صدور قرار مؤتمر قمة الجزائر حول التمثيل الفلسطيني ، أبرزت صحيفة الدستور الاردنية خبرا في صدر صفحتها الاولى قالت فيه ، ان مصادر أردنية مسؤولة ذكرت لها « ان النية تتجه حاليا لاستئناف دفع رواتب الموظفين الاردنيين في الضفة الغربية المحتلة »(٢٠) . وترجمت الحكومة الاردنية نواياها هذه الى خطوات عملية ، حينما طلبت ، قبيل بداية السنة المالية الحالية ، دائرة الموازنة من الوزارات والدوائر الحكومية ، تزويدها بجداول أسماء « موظفيها » في الضفة الغربية ، الذين قطعت رواتبهم في السابق « لوضع المخصصات اللازمة لذلك في موازنة الدولة للعام القادم [١٩٧٤] بعد أن تقرر اعادة هذه الرواتب »(٢١) . **٤** ــ محاولة ترميم الجسور السياسية المنسوفة مع الجماهير الفلسطينية في الضفة الغربية وقطاع غزة ، عبر خطة منهجية مدروسة . فقد ذكرت جريدة المحرر اللبنانية نقلا عن شخصية وطنية من الضفة الغربية وصلت الى بيروت في مطلع العام ١٩٧٤ ، واستنادا الى مصادر رسمية في منظمة التحرير الفلسطينية ، ان الحكومة الاردنية قد أنشأت مكتبا خاصا في عمان ، مهمته تنظيم الاتصال بالمواطنين في الضفة المحتلة. واضافت ان المكتب باشر عمله بوضع مخطط يستهدف البحث عن وسائل لاستمالة أهل الضفة والقطاع ، عبر اقنية مادية وتحرك سياسي ، لضمان عودة الضفة تحت حكم النظام الاردني . وعددت الصحيفة مرتكزات عمل المكتب هذا بما يلي :